حوكمة المؤسسات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، دراسة تحليلية لمجمع صيدال

Governance corporates and their role in achieving the quality of accounting information, analytical study of the complex SAIDAL

عادل نقموش، جامعة محمد بوضياف المسيلة، adel.nakmouche@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/15 تاريخ القبول: 2020/10/16 تاريخ النشر:2022/12/30

ملخص: هدفت الدراسة الى تحديد العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات، ومحاولة تشخيص الواقع العملي للحوكمة في المؤسسة الجزائرية ووضع إطار نظري للحوكمة يعزز الممارسة السليمة للحوكمة على مستوى المؤسسات الجزائرية، وقد أوصت الدراسة: إعطاء كل مبدأ من مبادئ حوكمة المؤسسات حقه عند تطبيقه، تفعيل دور المراكز المتخصصة في نشر ثقافة الحوكمة، والتنسيق مع الهيئات المرتبطة بالحوكمة، بورصة الجزائر، نقابة المحاسبين والمراجعين وهذا لإلزام المؤسسات الجزائرية بتبني وتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات.

الكلمات المفتاحية : حوكمة المؤسس هههات، المعلومات المحاسبية، مؤسسة صيدال.

تصنيف JEL : M 48, M 41

Abstract:The study aimed identify the interrelationship between the rules of governance and accounting disclosure and the quality of information, and try to diagnose the practical reality of governance in the Algerian corporates. the study recommended:- Giving every principle of corporate governance the right to apply it.
- Enhancing the role of specialized centers in spreading the culture of governance, coordinating with the governance bodies, the Algerian Stock Exchange and the Association of Accountants and Auditors. This is to oblige Algerian corporates to adopt and implement the principles of corporate governance.

keyword: the corporate governance*;* the accounting information*;* complex SAIDAL**.**

JEL classification code : ***M 41 ; M 48***

المؤلف المرسل: عادل نقموش ،

الإيميل: adel.nakmouche@univ-msila.dz

مقدمة:

انطلاقًا من أهمية المعلومة المحاسبية المقدمة إلى المستخدمين داخل المؤسسة وخارجها وضرورة الإفصاح عنها كان لابد من تكريس مبادئ الحوكمة في المؤسسات كأحد الركائز الأساسية المساعدة على جودة المعلومات، وزيادة الثقة بين الإدارة وأصحاب المصالح، باعتبارها إحدى الأدوات الفاعلة لتحسين الأداء المالي.

فحوكمة المؤسسات تنبع من الدور الذي تقوم بو كل الجهات الموكلة إليها عمليات الإدارة والإشراف والرقابة، وذلك من خلال مجموعة من الآليات يتم استخدامها لتنفيذ هذا المفهوم في التطبيق العملي لتحقيق أهداف المؤسسة، فإذا أخفقت إحدى جوانب التحكم المؤسسي فإن ر أسمال المستثمرين والدائنين سيغادر هذه المؤسسة بشكل سريع، فضلا عن انخفاض أسعار أسهمها في السوق المالي وماله من أثار على أدائها المالي وعلى الاقتصاد ككل.

انتهجت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق الذي من معالمه تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي، وبهدف تكملة الإصلاحات الاقتصادية تم اعتماد نظام محاسبي ومالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، من أجل تجسيد مقومات الإفصاح وإضفاء الشفافية في التقارير المالية لتلبية احتياجات مستعملي المعلومة وتحسين الأداء المالي للمؤسسات.

- **ما مدى مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق معلومات محاسبية تتسم بالجودة العالية؟**

ومن خلال الإشكالية الرئيسية تنبثق مجموعة من الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما العلاقة التي تربط حوكمة المؤسسات بالمعلومات المحاسبية وجودتها؟
- كيف يمكن لحوكمة المؤسسات أن تحقق جودة المعلومات المحاسبية وتعزز مصداقيتها في مؤسسة صيدالSAIDAL ؟

1.1.فرضيات الدراسة، كإجابات قبلية للإشكاليات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة بين تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات وبين كل من الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية.

- عمل حوكمة المؤسسات على مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية من خلال آلياتها في مؤسسة صيدال.

2.1.أهداف الدراسة: تسعى الدراسة الى تحقيف الاهداف التالية:

- ✓ تحديد مفهوم الحوكمة والتعرف على ايجابياتها ومزاياها وكيفية الاستفادة منها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
- ✓ التعرف على العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات.
- ✓ محاولة تشخيص الواقع العملي للحوكمة في المؤسسة الجزائرية ووضع إطار نظري للحوكمة يراعي خصوصية البيئة الاقتصادية ويعزز الممارسة السليمة للحوكمة على مستوى المؤسسات الجزائرية.

3.1. أهمية الدارسة، تنبع أهمية الدراسة من الاهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال إبراز الدور المهم لتشجيع تطبيق قواعد الحوكمة في المؤسسات والإفصاح عليها كآلية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، و توفير الثقة والإفصاح المحاسبي لكل الأطر اف ذات العلاقة بالمؤسسة.

4.1. الدراسات السابقة:

- **دارسة (عثمان عثمانية):** الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركة دارسة مقارنة بين الشركات الأمريكية والشركات الجزائرية، هدفت الدارسة إلى إبراز أهمية حوكمة الشركات في إطار بيئة الأعمال الحالية، في محاولة للتأكيد على الدور المتزايد لحوكمة الشركات في تحسين أداء الشركات والمساهمة في تعظيم أهداف مختلف أصحاب المصلحة، كذلك إلى تحديد مستوى حوكمة الشركات ببعض الشركات الأمريكية الرائدة بغية الاستفادة من التجارب الأمريكية في مجال حوكمة الشركات، إلا أن هذه الدراسة لم تجب على الإشكالية المتمثلة في مدى مساهمة آليات حوكمة الشركات في تفعيل الأداء

المالي، واكتفت بالدراسة المقارنة بين الشركات الأمريكية والجزائرية فيما يخص آليات الحوكمة ومؤشرات الأداء المالي".

- **دارسة (ماجد إسماعيل أبو حمام):** أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دارسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبية، والوقوف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بقواعد الحوكمة، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيان أعد خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعه على عينة الدراسة البالغ عددها 150 من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العاملة في فلسطين، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

1.مفهوم حوكمة المؤسسات:

في البداية لا توجد ترجمة عربية متفق عليها للتعبير عن مصطلح " Corporate Governance" إلا أنه توجد ترجمات التي انتشر استخدامها في هذا المجال: حاكمية الشركات، نظام الحوكمة، نظام إدارة الشركات ومراقبتها، ممارسة السلطة كالقيادة، إدارة المؤسسات المالية، إدارة ومراقبة المنشآت، الحكم الراشد، حوكمة الشركات...على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين لمفهوم حوكمة المؤسسات ويرجع ذلك إلى تدخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للمؤسسات، وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم:

1.2.تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOCDE: "إن حوكمة المؤسسات تحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المؤسسة، مثل مجلس الإدارة والمدراء والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون المؤسسة، وهي بهذا توفر أيضا الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المؤسسة، ووسائل بلوغ تلك الأهداف ورقابة الأداء ". (Rogers، Sullivan، Kochta ، 2003، p03)

1.2.تشير مؤسسة التمويل الدولية IFC : إلى حوكمة المؤسسات على أنها "مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط المؤسسات وتحديد توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في المؤسسة (بمن فيهم المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء) وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمور المؤسسة". (Mohsen , 2011, p. 25)

ويطلق على حوكمة المؤسسات في الجزائر الحكم الراشد للمؤسسة حيث عرفه ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009 على أنه عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد، لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة: (Nouri & Salman, 2010, p. 13)

- تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة؛
- تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك.

2. العوامل التي ساهمت في ظهور حوكمة المؤسسات:

تعددت الأسباب التي ساهمت في ظهور حوكمة المؤسسة، وهذه الأسباب هي:

1.3.نظرية الوكالة، تعتمد نظرية الوكالة على العلاقات القانونية (التعاقدية) التي تحكم أطراف عقد الوكالة (علاقة الموكل الوكيل) حيث يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل. وعلى ذلك فانه يمكن النظر إلى المؤسسة على أنها التلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل علاقة الإدارة بالمالكين، وعلاقة الإدارة بالعاملين، وعلاقة المساهمين بالمدقق الخارجي.. الخ، وبذلك فإن علاقة الوكالة هي بمثابة عقد يشعل توجيه شخص أو أكثر (الأصيل) شخص آخر

أو أكثر الوكيل) لإنجاز أعمال معينة لصالحه يتضمن ذلك تحويله صلاحية اتخاذ بعض القرارات. (Nouri & Salman, 2010, p. 01)، حيث هي "مجموعة من العلاقات التعاقدية، وإن وجود المؤسسات يتحقق من خلال واحد أو أكثر من العقود الاتفاقية، وإن عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات تخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط المؤسسات العامة العقود التوظيف الخاصة بها" (Abdel Aal, 2007, p. 69)، ويلجا المساهمون لتعديل سلوك المسير السلبي والحفاظ على مصالحهم باتخاذ تدابير تقومية ورقابية عن طريق إنشاء نظام حوكمة المؤسسات الذي يملك آليات وأدوات رقابية وإشرافية داخلية تعتمد على مجالس الإدارة، الرقابة | الداخلية بين المسيرين (الرئيس والمرؤوس) وكذا الرقابة المباشرة للمساهمين، والممارسة الخارجية من طرف الأسواق سوق رقابة المسيرين، السوق المالي، البنوك...)، إذا فحوكمة المؤسسات جاءت كرد فعل استجابة لنداء المساهمين من أجل الحد من التصرفات السلبية للمسيرين والقرض رقابة تحمي المصالح المشتركة للجميع وتحافظ على استمرارية المؤسسة أيضا. (Khasef, 2009, p. 07)

2.2. الانهيارات والفضائح المالية، أدت الانهيارات المالية والفضائح الإدارية بالمؤسسات العملاقة في العديد من دول العالم في الوقت الحالي، والتي كان لها وما يزال الأثر البالغ على اقتصاديات الدول التي تنتمي لها تلك المؤسسات إلى دراسة وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد المالي و الإداري بالمؤسسات، والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث تلك الانهيارات والفضائح، وهناك العديد ممن يعتقدون أن الفساد المالي و الإداري مقترن بالنظم الاشتراكية وحدها حيث تمتلك الدول المؤسسات وبالتالي تكون مرتعا خصبا للانحرافات الإدارية و السرقات المالية، و لكن الأمور اختلفت تماما في الوقت الحالي، حيث انتهت العديد من الدول في العالم إلى مفهوم الاقتصاد الحر الذي يركز على القطاع الخاص، إلا أنه في هذا النمط هناك إهمال للقوانين في السوق، حيث يظل الفساد قائما لنا ظهرت مفردات جديدة مثل حوكمة المؤسسات، و التي تعني المزيد من التدخل و الإشراف من طرف المساهمين والجمعيات العمومية على مجالس الإدارة و أجهزها التنفيذية. (Suleiman, 2009, pp. 30-32)

3.3. العولمة، نتيجة لظهور متغيرات عالمية جديدة أصبح الاقتصاد العالمي مفتوح على بعضه (لكل الدول)، حيث أصبح هناك سوق واحد يعلم كل الدول وظهرت التكتلات

الاقتصادية العملاقة والمؤسسات المتعددة الجنسيات حيث اهتمت بإزالة القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال والأفراد، مما أدى إلى ظهور مفهوم العولمة، وبالتالي أصبحت المؤسسات تعمل في بيئة تأثرت بالعولمة التي جعلت الأسواق عالمية والمؤسسات دولية ورؤوس الأموال عالمية أي سهولة حركتها بين الدول، لهذا أصبح من الضروري حماية رؤوس الأموال من التحديات والفساد المالي والإداري، خاصة وأن المستثمرين أصبحوا قبل الالتزام بأي مستوى أو قدر من التمويل يطالبون بالأدلة على أن المؤسسات يتم إدارتها وفق أسس وأساليب إدارية سلمية تقلل من الفساد المالي والإداري الذي ينتج على من يقومون بإدارة المؤسسات، كما أن المستثمرين يريدون أن يتمكنوا من تحليل الاستثمارات الحالية والمحتملة وفق قوائم مالية معدة على أساس معايير ذات درجة عالية من الشفافية والوضوح والدقة حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استثماراهم، ولهذا يسعى المستثمرون إلى المؤسسات التي تتمتع بوجود هياكل سليمة للحوكمة. (Suleiman, 2009, pp. 30-32)

4. مبادئ حوكمة المؤسسات كما وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مجموعة من المبادئ الخاصة بحوكمة المؤسسات والتي تمخضت عن الاجتماع الذي عقد سنة 1998، والذي ضم بالإضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من حكومات وطنية وبعض المنظمات الدولية ذات العلاقة بموضوع الحوكمة، حيث أصبحت هذه المبادئ بعد الصادقة عليها سنة 1999 تعد كمرجع أساسي لواضعي السياسات والمستثمرين وغيرهم، على سبيل المثال تم استخدامها من قبل أضخم المؤسسات الاستثمارية مثل نظام المعاشات للموظفين العموميين بكالفورنيا، صندوق أسهم التقاعد في الولايات المتحدة الأمريكية، وشركة ميس لإدارة الأصول في المملكة المتحدة، ونلخص هذه المبادئ كالتالي: (Usmani, 2012, p. 36)

- **توافر الأسس اللازمة لفعالية إطار حوكمة الشركات**، يجب أن يعمل هيكل حوكمة المؤسسات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم الأولويات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف و الرقابة والالتزام بتطبيق القانون.

- **حفظ حقوق المساهمين**، بما أن كيان المؤسسة يتكون من مجموعة من الأفراد المساهمين الذين تتفاوت اهتماماتهم وأهدافهم والأفاق الزمنية لاستثماراتهم فضلا عن تفاوت قدراتهم بالإضافة إلى أن المؤسسة ينبغي أن تملك القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالنشاط على نحو يتسم بالسرعة، في ضوء هذه الحقائق وكذا في ضوء تعقد إدارة شؤون المؤسسات في الأسواق سريعة الحركة ودائمة التغير، لا يكون من المتوقع أن يطلع المساهمون بمسؤولية إدارة أنشطة المؤسسة، بل تقع مسؤولية وضع استراتيجية المؤسسة على عاتق مجلس إدارة منتخب من طرف المساهمين وبذلك فإن حقوق المساهمين تظهر في التأثير على المؤسسة في مجموعة من القضايا الأساسية مثل اختيار أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى إنجاز التعديلات على الوثائق والمستندات الأساسية للمؤسسة، وإقرار التعاملات المالية غير العادية. كما أن من حقهم اختيار مراقب الحسابات أو الترشيح المباشر لأعضاء مجلس الإدارة، أو القدرة على منح أسهم، أو الموافقة على توزيع الأرباح.
- **المعاملة المتكافئة للمساهمين**، يجب أن يكفل إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة في المؤسسات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمون الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تفويض فعلي في حال انتهاك حقوقهم.
- **دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات**، يجب أن ينطوي إطار ممارسة حوكمة المؤسسات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يراها القانون و أن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.
- **الإفصاح والشفافية**، ينبغي أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة، حيث تعد نظم الإفصاح القوية بمثابة سمة أساسية من سمات أساليب متابعة المؤسسات المستندة إلى قوة السوق، وهي أيضا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم التصويتية حيث تشير تجارب كل من الدول ذات المؤسسات الكبرى أن الإفصاح يمكن أن يمثل

أداة قوية للتأثير على سلوك المؤسسات وحماية المستثمرين ومن شأنها استقطاب رؤوس أموال جديدة.

يجب الإشارة هنا أنه ليس مطلوبا من المؤسسات الإفصاح عن المعلومات التي تضر بمركزها التنافسي في السوق، ولكن هناك حد أدنى من المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها والتي تعرف بأنها تلك المعلومات التي يؤدي حذفها أو إدراجها بصورة غير سليمة إلى التأثير على القرارات التي يتخذها المستمرون أو مستخدمو المعلومات بصفة عامة.

- **مسؤوليات مجلس الإدارة**، يجب أن يتيح إطار حوكمة المؤسسات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه المؤسسات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مسائلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.

5. تطبيق آليات حوكمة المؤسسات في مؤسسة صيدال

سنتطرق إلى تقييم آليات حوكمة المؤسسات في مؤسسة صيدال كما يلي:

1.4. المراجعة الداخلية لمجمع صيدال، لقد أدرك مسيرو مجمع صيدال أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال تسيير وبفاعلية مجمع بهذا الحجم والتنوع في الفروع وتوزيعها عبر نقاط جغرافية عدة، إلا باللجوء إلى طاقم مؤهل يعتمد عليه في إدارة المراجعة الداخلية، فاعتمد مالكي ومديرو مجمع صيدال المراجعة الداخلية، من أجل الاستفادة من مخرجاتها لاستخدامها في العديد من القضايا التسييرية، وفي هذا الإطار قام مجمع صيدال بإنشاء مديريات للمراجعة الداخلية على مستوى كل فرع، ومديرية أخرى مركزية متواجدة على مستوى المقر الاجتماعي للمجمع، تعمل على التنسيق بين هذه المديريات، حيث جمع في ذلك بين المركزية واللامركزية في المراجعة الداخلية. (Abirat, 2015) لقد اعتمد المجمع هذا النمط انطلاقا مما يتوفر لديه من معطيات، فالتوزيع الجغرافي للفروع وللوحدات عبر مناطق عدة كان من العوامل المحددة لذلك، وكذلك تنوع المنتجات من ناحية واستقلالية هذه الفروع من الناحية المالية والتسييرية من ناحية أخرى (مع التنسيق مع الرئيس المدير العام) فتجد لكل فرع مدير عام، كما تجد على مستوى كل فرع مديرية للمراجعة الداخلية، ومن بين أهم مهام المراجعة الداخلية:

- تقييم نظام الوقاية المطبق في المؤسسة وبيان نقاط القوة والضعف.

- ضمان احترام الأحكام القانونية والتنظيمية والإجرائية.
- ضمان فعالية إجراءات المراجعة، توفير الموثوقية في المعلومات المنتجة.
- حماية الأصول.
- الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية.

1.5. المراجعة الخارجية، يتميز المراجع الخارجي بالاستقلالية كما أنه يلتزم بقواعد السلوك الأخلاقي عند قيامه بمهامه، والمهام التي يقوم بها محددة حسب نظام المحاسبة المالية فقد نصت المادة 23 من القانون 10-1 المؤرخ في 2010/6/29 والمتعلقة بمهام محافظ الحسابات، حيث يقوم محافظ الحسابات بالمهام التالية: (Article 23 of Law 10-01, 2010, p. 07) فحص وثائق المؤسسة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير.

- التأكد من انتظام حسابات المؤسسة وصحتها ومطابقتها لنتائج السنة المالية المنصرمة.
- فحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات البيئة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء.
- إبداء الرأي في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين.
- تقدير شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة والمؤسسات أو الهيئات التابعة وإعلام المسيرين والجمعية العامة بكل نقص قد كشفه أو اطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استمرار المؤسسة.
- التحقق من ما إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين.

وتعتمد مؤسسة صيدال على محافظي الحسابات (بالي عزوز، بوقرط العربي) لإعداد تقارير خاصة بعمل المؤسسة ودراسة وفحص الحسابات.

1.6. لجنة المراجعة، لحرص المؤسسة واهتمامها بالمراجعة وتعزيز دورها من جهة واحترامها للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، من جهة أخرى قامت المؤسسة بإنشاء لجنة للمراجعة، تمحورت مهام هذه اللجنة بـ:

- مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة.

- مناقشة المراجع الخارجي حول نتيجة عملية المراجعة.
- التأكد من ملائمة نظم الرقابة المالية بالمؤسسة.

1.7. مجلس الإدارة، من أجل الاستفادة من المزايا التي حققتها حوكمة المؤسسات من شفافية ومصداقية لمختلف معاملات المؤسسة، يقوم بمجلس الإدارة بإنشاء لجان متخصصة ومساعدة حيث تقدم صورة واضحة حول عمل المؤسسة (تحديد نقاط القوة والضعف)، ومن خلال المهام الرئيسية مجلس الإدارة يمكن تحديد اللجان التي يتوفر عليها مجلس إدارة مؤسسة صيدال:

- لجنة المراجعة: الآلية الثالثة لحوكمة المؤسسات.
- لجنة الاستراتيجية: تتمثل مهامها باقتراح التعديلات المتعلقة بسير المؤسسة و تطورها.
- لجنة المكافئات: تقدم هذه اللجنة التوصيات إلى مجلس الإدارة في ما يخص الأجور والعلاوات على الأداء وكذا المكافئات لمستحقيها.

6. منهجية الدراسة:

1.4. تعريف بمؤسسة صيدال، هي شركة ذات أسهم برأسمال قدره 2,5 مليار دينار جزائري. تكمن مهمة صيدال في تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري، يتمثل الهدف الاستراتيجي لمجمع صيدال في تعزيز مكانته كرائد في إنتاج الأدوية الجنيسة والمساهمة بشكل فعلي في تحسيد السياسة الوطنية للدواء التي وضعت من قبل السلطات العمومية. إن صفة المؤسسة العمومية تخول لمجمع صيدال مهمتين أساسيتين:

- ضمان استقلاله المالي والاستدامة في الحفاظ على توازن المالي وضمان تحسين القدرة التنافسية لمنتجاته، من أجل تحقيق أهداف نموه وتطوير موارده البشري.
- تحقيق الأهداف المنوطة به من قبل الدولة، بصفتها المساهم الرئيسي.

1.5. منهجية الدراسة، تحقيقا لأهداف البحث السابقة ووصولا لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن تحقيق حوكمة المؤسسات لجودة المعلومات المحاسبية، ومن أجل معالجة مشكلة البحث، تم الاعتماد على المناهج العلمية التالية:

- المنهج الوصفي، وهذا بالدراسة النظرية لوصف حوكمة المؤسسات والمعلومات المحاسبية.
- أما في القسم التطبيقي فاعتمدنا منهج دراسة الحالة في دراسة واقع ومدى تطبق مؤسسة صيدال لمبادئ الحوكمة، ومدى مساهمتها في تحقق جودة معلوماتها المحاسبية.

7. نتائج الدراسة

1.5. تطبيق آليات حوكمة المؤسسات في مؤسسة صيدال

سنتطرق إلى تقييم آليات حوكمة المؤسسات في مؤسسة صيدال كما يلي:

1.1.1.المراجعة الداخلية لمجمع صيدال، لقد أدرك مسيرو مجمع صيدال أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال تسيير وبفاعلية مجمع بهذا الحجم والتنوع في الفروع وتوزيعها عبر نقاط جغرافية عدة، إلا باللجوء إلى طاقم مؤهل يعتمد عليه في إدارة المراجعة الداخلية، فاعتمد مالكي ومديرو مجمع صيدال المراجعة الداخلية، من أجل الاستفادة من مخرجاتها لاستخدامها في العديد من القضايا التسييرية، وفي هذا الإطار قام مجمع صيدال بإنشاء مديريات للمراجعة الداخلية على مستوى كل فرع، ومديرية أخرى مركزية متواجدة على مستوى المقر الاجتماعي للمجمع، تعمل على التنسيق بين هذه المديريات، حيث جمع في ذلك بين المركزية واللامركزية في المراجعة الداخلية. لقد اعتمد المجمع هذا النمط انطلاقا مما يتوفر لديه من معطيات، فالتوزيع الجغرافي للفروع وللوحدات عبر مناطق عدة كان من العوامل المحددة لذلك، وكذلك تنوع المنتجات من ناحية واستقلالية هذه الفروع من الناحية المالية والتسييرية من ناحية أخرى (مع التنسيق مع الرئيس المدير العام) فتجد لكل فرع مدير عام، كما تجد على مستوى كل فرع مديرية للمراجعة الداخلية، ومن بين أهم مهام المراجعة الداخلية:

- تقييم نظام الوقاية المطبق في المؤسسة وبيان نقاط القوة والضعف.
- ضمان احترام الأحكام القانونية والتنظيمية والإجرائية.
- ضمان فعالية إجراءات المراجعة، توفير الموثوقية في المعلومات المنتجة.
- حماية الأصول.
- الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية.

1.1.1. المراجعة الخارجية، يتميز المراجع الخارجي بالاستقلالية كما أنه يلتزم بقواعد السلوك الأخلاقي عند قيامه بمهامه، والمهام التي يقوم بها محددة حسب نظام المحاسبة المالية فقد نصت المادة 23 من القانون 10-1 المؤرخ في 2010/6/29 والمتعلقة بمهام محافظ الحسابات، حيث يقوم محافظ الحسابات بالمهام التالية:

- فحص وثائق المؤسسة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير.
- التأكد من انتظام حسابات المؤسسة وصحتها ومطابقتها لنتائج السنة المالية المنصرمة.
- فحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات البيئة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء.
- إبداء الرأي في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين.
- تقدير شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة والمؤسسات أو الهيئات التابعة وإعلام المسيرين والجمعية العامة بكل نقص قد كشفه أو اطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استمرار المؤسسة.
- التحقق من ما إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين.

وتعتمد مؤسسة صيدال على محافظي الحسابات (بالي عزوز، بوقرط العربي) لإعداد تقارير خاصة بعمل المؤسسة ودراسة وفحص الحسابات.

3.1.1. لجنة المراجعة، لحرص المؤسسة واهتمامها بالمراجعة وتعزيز دورها من جهة واحترامها للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، من جهة أخرى قامت المؤسسة بإنشاء لجنة للمراجعة، تمحورت مهام هذه اللجنة بـ:

- مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة.
- مناقشة المراجع الخارجي حول نتيجة عملية المراجعة.
- التأكد من ملائمة نظم الرقابة المالية بالمؤسسة.

1.1.1. مجلس الإدارة، من أجل الاستفادة من المزايا التي حققتها حوكمة المؤسسات من شفافية ومصداقية لمختلف معاملات المؤسسة، يقوم بمجلس الإدارة بإنشاء لجان متخصصة ومساعدة حيث تقدم صورة واضحة حول عمل المؤسسة (تحديد نقاط القوة والضعف)، ومن

خلال المهام الرئيسية مجلس الإدارة يمكن تحديد اللجان التي يتوفر عليها مجلس إدارة مؤسسة صيدال:

- لجنة المراجعة: الآلية الثالثة لحوكمة المؤسسات.
- لجنة الاستراتيجية: تتمثل مهامها باقتراح التعديلات المتعلقة بسير المؤسسة و تطورها.
- لجنة المكافئات: تقدم هذه اللجنة التوصيات إلى مجلس الإدارة في ما يخص الأجور والعلاوات على الأداء وكذا المكافئات لمستحقيها.

1.6. إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في مجمع صيدال

1.1.2. أدوات الاتصال والإفصاح عن المعلومات في مجمع صيدال، نتيجة التزام مؤسسة صيدال بميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر ورغبة منها في تكريس الشفافية والمصداقية لنشاطها خاصة وانها مؤسسة ذات أسهم ومدرجة ببورصة الجزائر، حيث نسعي لكسب ثقة عموم المكتتبين وفي هذا الصدد تقوم المؤسسة بنشر معلومات تكون في شكل معلومات دورية يسهل الحصول عليها وهذا من خلال **التقرير السنوي،** يعتبر أحد أدوات الإفصاح عن المؤسسة حيث له أهمية خاصة للمحللين والمستثمرين والمؤسسين، وعموما هو بطاقة تعريفية خاصة بالمؤسسة ويشمل وثائق اقتصادية وقانونية ومحاسبة وتأسيسية حيث تهدف المؤسسة من وراء إصداره إلى:

- إعلام المساهمين إذ نجد أن مؤسسة صيدال تتأخر في إصدار التقرير السنوي، حيث حتى يكون له فائدة للمساهمين يجب أن يصدر قبل انعقاد الجمعية العامة للمساهمين وهذا لاتخاذ القرارات المناسبة.
- خلق صورة حسنة للمؤسسة وهذا الكسب ثقة المساهمين والمتعاملين وتختلف الأطراف المستخدمة للمعلومات الصادرة عن مؤسسة صيدال كما يلي:

✓ المساهمين، يسعى مساهمي مؤسسة صيدال بالحصول على المعلومات ذات الطابع الكمي كالأرباح المحققة خلال فترة أو فترات مالية، احتساب العائد على أسهم المؤسسة، قدرة المؤسسة على توفير السيولة، وهنا لمعرفة تفاصيل حياة المؤسسة ولأجل التصويت في الجمعية العامة للمساهمين.

- ✓ المستثمرين المحتملين، من خلال التقرير السنوي للمستثمرين المحتملين التنبؤ مستقبل المؤسسة حيث يرغب هؤلاء في الاطلاع على الوضع المالي للمؤسسة ومقارنة أداء المؤسسة بالمؤسسات الأخرى وكذلك سياسة توزيع الأرباح.
- ✓ العاملون في المؤسسة من خلال التقرير السنوي تحاول هذه الفئة فهم سير عمل لمؤسسة حيث يهتمون معلومات الموارد البشرية والتربصات والتكوينات.
- ✓ الدانون، يهتم الدائنون بالحصول على المعلومات المالية من أجل تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.
- ✓ إدارة المؤسسة، تهتم إدارة المؤسسة بالحصول على المعلومات التالية للحكم على مدى كفاءتها

في إدارة المؤسسة خلال فترة معينة وهذا لكسب الخبرة .

التقرير المرحلي، وهو تقرير نصف سنوي إذ يعتبر أيضا أحد أدوات الإفصاح عن المؤسسة حيث له أهمية خاصة للمحللين والمستثمرين والمؤسسين، حيث يمكن من تتبع سير نشاط المؤسسة في فترة أقل من دورة محاسبية، وهذا يبقي الأطراف المهتمة بالمؤسسة على إطلاع مستمر على نتائج أعمال المؤسسة، وهذا ما يتماشى ومقومات الإفصاح من حيث التوقيت.

الجمعيات العامة للمساهمين، وهي عبارة عن اجتماع لعموم المساهمين، حيث تنقسم إلى نوعين: جمعية عامة غير عادية (استثنائية) وهي وحدها مختصة بصلاحيات تعديل القانون الأساسي للمؤسسة كتغيير رأس مال المؤسسة أو تغيير اسمها "المادة 674 (معدلة) من القانون التجاري الجزائري"، جمعية عامة عادية تجتمع مرة على الأقل في السنة وغالبا ما تنعقد في ماي أو جوان حيث على مجلس الإدارة أن يبلغ المساهمين ويضع تحت تصرفهم كافة الوثائق الهامة قبل ثلاثين يوما من انعقاد الجمعية العامة وهذا لطرح انشغالاتهم وتلقي الإجابات عليها من طرف الإدارة "لمادة 676 و677 (معدلة) من القانون التجاري الجزائري، وهذا ما يزيد في تعزيز الثقة والاتصال بين المساهمين والإدارة.

ففي اجتماع للمساهمين لمؤسسة صيدال في جمعية عامة عادية في 29 جوان 2014، وبعد مرور ستة أشهر من إغلاق الدورة المحاسبية وهو وفق القانون، إذ تم فيه تقديم تقرير مجلس الإدارة وكذلك تقرير محافظ الحسابات الدورة 2013، والمصادقة على حسابات الدورة المحاسبية 2013، وتوزيع الأرباح وتحديد قيمة العوائد، وكذلك تحديد أتعاب الحضور ومنح

الصلاحيات المطلب الثاني: تقييم مستوى جودة المعلومات المحامية لمؤسسة صيدال في ظل تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات من أجل توضيح ذلك سوف نقوم بإجراء مقارنة قصد التحقق من مدى توفر المعالم الأساسية للمعلومات المحاسبية وخصائصها الأساسية:

- ✓ القابلية للفهم، نجد أن المعلومات المحاسبية والمالية المقدمة من طرف مؤسسة صيدال تمتاز بالوضوح وقابليتها للفهم وهذا من خلال الملاحق التي توفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتمم كلما اقتضت الحاجة، المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات. هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوبة إظهارها في الملحق:
  - أن تكون المعلومات تفسر وتوضح المعلومات الواردة بالقوائم المالية الأساسية:
  - أن تكون المعلومات ذات أهمية نسبية.
- ✓ خاصية الإفادة، تقدم مؤسسة SAIDAL معلومات محاسبية تهم أطراف عدة من داخل وخارج المؤسسة بحيث تستخدم محلات مطبوعة وتركز على الموقع الإلكتروني الخاص بها لتسهيل وصول أصحاب المصلحة إلى تلك المعلومات بسهولة.

من مهام مجلس الإدارة إعداد التقارير المحاسبية وباللجوء إلى محافظي الحسابات لإثبات مصداقية القوائم المحاسبية المعدة تعتبر تكاليف إعداد هذه القوائم زهيدة مقارنة بالعائد المحقق من خلال الأرباح من جهة ومن خلال كسب ثقة أصحاب المصالح.

ومن جهة أخرى استخدام الموقع الالكتروني والمحلات الخاصة بالمؤسسة لإيصال المعلومات لكافة الأطراف ذات العلاقة تقلل من نفقات نشر البيانات وما يلحق بما من إيضاحات.

- ✓ خاصية الملائمة، تتوفر المعلومات المحاسبية لمؤسسة صيدال على خاصية الملائمة إلى حد ما، حيث تتوفر فيها الخصائص التالية:

الوقتية (التوقيت المناسب)، تصدر مؤسسة صيدال قوائم مالية نصف سنوية، هذا ما يضفي خاصية التوقيت المناسب للمعلومات الصادرة عنها، إذ تمكن متخذي القرار من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي اتخاذ القرار المناسب، حيث أن اتخاذ القرار في لحظة زمنية معينة مرتبط بتوفر المعلومات في تلك اللحظة حتى يتم اتخاذ القرار المناسب. نجد أن مؤسسة صيدال SAIDAL تقدم قوائمها المالية في وقتها المناسب وكذلك القوائم المالية نصف

السنوية، وتقدم أيضا تقارير حول وضعية المؤسسة وأدائها المالية، يسهل الوصول إليها من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة.

القيمة التنبئية، المعلومات التي تقوم مؤسسة صيدال بالإفصاح عنها وتقديمها للمعلومات بشكل دوري تساعد متخذي القرار في معرفة الواقع المالي للمؤسسة وباعتبارها الرائد في سوق الأدوية في الجزائر، ما يساعد أصحاب المصالح في توقع الأحداث المختلفة مستقبلا.

القيمة في مجال التغذية المرتدة، تساعد المعلومات السابقة لمؤسسة صيدال في المقارنة بين النتائج المحققة خلال مدة زمنية معينة وتصحيح الأخطاء القديمة و التطوير المستمر.

- ✓ خاصية الموثوقية، من خلال تقرير محافظي الحسابات لحالة مؤسسة صيدال خلال السداسي الأول من سنة 2014، في (30 جوان 2014 رأينا أن تقرير محافظ الحسابات كان إيجابيا حيث علق بأنه "لم يسجل شذوذا يدفع للشك في مصداقية ودقة الحسابات لغاية (30 جوان 2014 ولا تشوه صورة مؤسسة صيدال" وهذا دليل على أن المعلومات المحاسبية الخاصة بمؤسسة صيدال مقبولة وخالية من الخطأ والتحيز، ويمثل بصدق العمليات بحيث يمكن الاعتماد عليها لتوفرها على كل من خاصية القابلية للتحقق وصدق وعدالة التمثيل والحيادية.
- ✓ القابلية للمقارنة والاتساق، حرص النظام المحاسبي المالي SCF على أن تتوفر القوائم المالية على معلومات لسنتين متتاليتين بحيث تسمح بإجراء المقارنات بين السنة المالية الحالية والسنة المالية السابقة وذلك أن كل فصل من فصول الميزانية، جدول حسابات النتائج، وجدول سيولة الأموال يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة، وبالتالي نجد أن مؤسسة صيدال تقوم بإعداد القوائم المالية وفق لما جاء أعلاه، وهو ما تلاحظه في القوائم المالية للمؤسسة للدورة المحاسبية 2014.

8. الخاتمة:

أجمعت النظريات والدراسات في حقل الإدارة والمالية أن نجاح المؤسسة في تعظيم قيمتها، وتحقيق الأداء المتميز يعتمد على مدى تكريس مبادئ حوكمة المؤسسات، وذلك بالدمج بين مصالح الأطراف الفاعلة في إدارة المؤسسة وتوفير مناخ وبيئة تتسم بالعقلانية والرشادة من خلال إيجاد نوع من التنظيم الهادف لأداء أفضل لمختلف أنشطتها يتميز بالشفافية والنزاهة

ويوفر المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة من جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات.

1.6. نتائج الدراسة، من خلال دراسة مختلف جوانب حوكمة المؤسسات وجودة المعلومات المحاسبية خلصت الدراسة إلى التأكد من مدى صحة الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الأولى،** توجد علاقة ذات دلالة بين تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات وبين كل من الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية.

من خلال الدراسة وجدنا أن التطبيق السليم للحوكمة في المؤسسات بشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة والمعلومات المحاسبية، كما يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة المؤسسات، وعليه فإن هناك علاقة وثيقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية، حيث أن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي بالإيجاب.

- **الفرضية الثانية،**" تعمل حوكمة المؤسسات على مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية من خلال الياتها في مؤسسة صيدال".

بتطبيق مجمع صيدال لآليات حوكمة المؤسسات تزيد ثقة الأطراف المرتبطة ذات المصلحة مع المؤسسة، ومن خلال التقارير التي يقوم بجمع صيدال بنشرها نجد أن المجمع يحقق الأداء الجيد من سنة لأخرى.

1.7. التوصيات والاقتراحات، من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا الخروج جملة من التوصيات والاقتراحات منها:

- تحسين وتطوير السوق المالي الجزائري.
- إعطاء كل مبدأ من مبادئ حوكمة المؤسسات حقه عند تطبيقه.
- تفعيل دور المراكز المتخصصة في نشر ثقافة الحوكمة، والتنسيق مع الهيئات المرتبطة بالحوكمة، بورصة الجزائر، نقابة المحاسبين والمراجعين وهذا لإلزام المؤسسات الجزائرية بتبني وتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات، لتحسين أداء المؤسسات ورفع قدرها التنافسية.

9. قائمة المراجع:

1- *Abdel Aal, T. H. (2007). Corporate Governance (Concepts, Principles, Experiences, Requireme) (02 ed.). Alexandria: University House*

2- *Nouri , M. B., & Salman, A. K. (2010). Corporate governance and its role in reducing agency theory problems. Presented at the International Forum on Creativity and Organizational Change in Modern Organizations, Iraq: Al-Mustansiriya University*

3- *Usmani, M. (2102). The importance of implementing corporate governance in banks. Algeria (دكتوراة أطروحة). University of M'sila, M'sila.*

4- *Sullivan, J., Rogers, J., & Kochta , C. (2003). Corporate Governance in the Twenty-first Century. Center for International Private Enterprise, (03), 03-.*

5- *Mohsen Al-Rai, H. (2011). Bank Governance and its Impact on Performance and Risk (01 ed.). Jordan: Al-Yazuri House*

6- *Suleiman, M. M. (2009). The role of corporate governance in addressing financial and administrative corruption. Alexandria: University House*

7- *the Algerian Republic, the A. R. (2010). Article 23 of Law 10-01. The Official Journal, (42), 07*

8- *Abirat, mokadam. (n.d.). Internal audit as an effective tool in decision-making - a case study of the Pharmaceutical Industry SAIDAL. Retrieved May 21, 2015, from https://bit.ly/2zPCEcv*

9- *Khasef, J. al-D. (2009). The philosophy of securitization and global financial crises. The International Scientific Forum on the Global Crisis, International Economic and Global Governance, Setif .Farhat Abbas University.*